

الحجة السادسة من الباب الخامس واعتبر عن الرخصي هناك بانه
قد يكون مراد البديل لكنه غير متعطف البيان لما حقه
فان في تفسير اسكنوه من حيث سكنتم وجدكم ان من وجدكم
عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره من تبعضه حرفا
اي اسكنوه من مكان من سكنتم كما تظنون انتهى وانما يدل
كان الخافض لا يوجب الاتعده وهذا الما الصاعه سيوده بسمي اللوكيد
صفه وعطف البيان صفه ولا يجتمعون في جواز ذلك اي الخالف
تغويا وتبيرا في البديل نحو ما صرحت بفتح صراط الله ونحوه
نافية كما فيه في الآية الاولى ابدلت المعروف من المتعده وفي الثانية الملقى
الثالث انه اي عطف البيان يكون جملة خلاف البديل فانه يكون جملة
نحو ما يقال له الاما قد قيل للرب من قبل ان ركب لن وامرهم وروا
عقاب الم جملة ان واسمها وجبرها وما عطف عليه من فيها وقيل
ولما كسرت ان لوقوعها من القول ونحوه في الجوزي الذين
ظهور اهل البيت في الاستغفار من قول من الجوزي لان في اسرا
معنى القول لا تقدم وهو اي القول بان الجملة بدل اصح القول في
عرفت ربه اي هو الجملة المستقلة على استغفار بدل من ربه
ان التقدير يعرفه قصه زيد مثلا والجدول التمثال ومثله حال اي
عرفت ربه ما كتبنا وقيل مفعول ثالث على بضم عرفت معنى علة وقال
لقد اذهلتهم عن بركة البصر يوم الدين ام سببت نصير هو النصير
الثاني من الطويل وبسم قابلوه ومعني اذهلتني شغلني عن النظر
في امرى بما لفته الي من قولها ذلك لا شعارة بوقع الفرة وتشتت
التشتت ولم في الظاهر كلام من لم يغيره من بحسب صريح دعواه اذ هو
يفضي صرف الصبر والسلم والاعتقاد وسمي الكلام المستغفار كلمة
لا تلاق الكلام مطلقا ومنه قوله كلنا المشاهدة وفي الحديث
اصرف كلمة قالها البديل اكل في ما خلا منه باطل وقد افش الساج
بانه لا ينبغي عن هذا من هو بصدور كان جملة البديل هنا لا يدبرها لفظها
ففي منزلة المفعول اذهلتني بهذا اللفظ بدليل ان العامل هنا حرف
جزء وهو ما يدخل في الاسم وما هو في معناه بديل لمن يعاقبه وهو
باطل واجبة ثالثة قد سبق في ان الكلام في هذا الجملة
سواء كانت بقره المعزود ام والرابع انه لا يكون في الجملة قوله
البديل فانه جملة متاعده لا حرفي انعم الرب ليس انعموا من لا
يسالك احوال ونحوكم بما يقولون لكم بانعام ويزن وقوله اقول

احل

احل لا تقتضي عنده اقله والاكمل في السر والجهر سلبا وقد تقدم
الكلام عليه في الجملة السابعة التي تأجلها من الاعراب من الباب
الثاني وقرئ عليه انه صرح بتعنية الجملة الثانية للادوي في
الايتين مع ان الاول في فيها لا محل لها وكل تابع وقد محل اما
لثبتي او تقديره اوتجل فاحده المتعده ولا اعرب اصلا
اللفظ الا ان ترا الامر اللعوي دون الامطه حتى فان قلت كون
الجملة الاولى من الآية الثانية لا محل لها هو لا فيها صلة الموصول
اما الاولى من الاولى ومن البيت فكيف لا يكونان دواني محل
وهما موقولا القول قلت القول مجموع الحلتين فالمحل له اما
كل من الجملتين من القول ذي المحل فلا محل له وانظر كيف صرح
هنا بوجوه البديل جملة وقال فيما تقدم ان الجمهور لم يثبتوا
وقوعه محله واجب بان المراء المتابع اللعوي وبان لا يثبت
المحل في البيت هو المجموع فان اخذنا محله ذلك ولما تقدم
من الثاني من ان المحل المجموع في باب الزام المصنف بما قاله هذا
من ان الجملة الاولى من قوله زيد عبدا لله فمعه منطوقه
في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاني محل نصب ولا
محل لواحد منها ولو سلم كلامه في البيت اما هو على محسب الجمهور
وما قاله ضاه من وقوع الالف جملة فعل قول عرهم ولا يجوز ان كل
وقع الغاية الخامسة انه لا يكون اي عطف البيان فعلا تابع الفعل
اي لا يكون ثاني الفعلين عطف بيان لا وليها بخلاف البديل
فانه يكون ثاني الفعلين نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك
يلقن قاما بضاعف له العذاب بضاعف بدل من يلقي
ولما جزم السادسة انه اي عطف البيان لا يكون بفتح الاولى
ونحو ذلك في البديل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة ناسب
يكن على الاول كقراءة يعقوب وتري كل امة حاشية كل
امة تدعي اي كما تبصير كل الناس على افعالهم من الاول
نزل نكرة توصوفه من نكرة فانه فلا تفصيل بها ذكر سبب الحق
يعني الدعا الى الكتاب والافان تاليف على انه مبتدأ والجملة
خبره وكقول الحاشية هو ذاك بتشديد الهمزة في فعل
بالمسئلة المار في وقال البرقي وذاك بن سنان بن سنان
بن سنان وعندهم بقره فواعدا على عنوانه فلا فرا
حيادا لا يتخذ عن النبي اذ اعددت في المار في القرآن فلا فرهم

صول

لك